منهج ابن جماعة في إيراده للشاهد القرآني في شرحهِ لكافية ابن الحاجب

أ. م. د. لؤي طارق عليّ التميميّ

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم اللغة العربيَّة

ملخص البحث:

تعد كافية ابن الحاجب من المتون النحوية المهمة في الدرس النحوي، وقد شرحها العديد من العلمـــاء وهذا إن دلَّ فإنما يدل على اهميتها من جهة ، ومكانة المصنف بين العلماء من جهة اخرى ، فقد كانت الكافية مسبوكة بعناية بالغة ، ودقة في المصطلحات التي تحتاج الى الشرح والتوضيح، ومن هؤلاء العلماء الـــذين تصدّوا الى شرحها ابن جماعة (٧٣٣هـــ)، فقد امتاز شرحه بالسهولة والبساطة وحسن اللفظ ، ومن الأمـــور الملفتة في هذا الشرح أن الشارح قد اعتنى عناية فائقة بالشاهد القرآني النحوي ، وأن منهجه في إيراده لـــه يمتاز بمميزات عدة، وقد سلّطنا في هذا البحث الضوء على منهجية الشارح في ايـــراده للشـــاهد القرآنـــي ، وسنحاول بيان المميزات المنهجية في ذلك.

الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب، ابن جماعة ، الشاهد القرآني، المنهج.

Ibn Jama'ah's Approach of Explaining Kafiat Ibn al-Hajib by Using the Qur'anic Example

Asst. Prof. Dr. Louay Tariq Ali Al-Tamimi

Dept. of Arabic Language, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

Many scholars have shed light on Kafiat Ibn al-Hajib, which is widely regarded as one of the most crucial texts in the grammatical instruction. Ibn Jama'ah (733 AH) was among the scholars who attempted to explain it, and his answer stood out for its clarity, simplicity, and good choice of lexis. This study elucidates the commentator's methods in bringing up the Qur'anic example, and we will attempt to explain the benefits of doing so.

Keywords: Ibn al-Hajib, Ibn Jama’ah, Quranic example, approach.

الشاهد لغةً:

يقول ابن منظور (٧١١هـ):((الشاهد العالم الذي يبين ما يعلمهُ ، شَهِدَ شهادةً ، والشهادةُ خبر قاطع ... وشهد الشاهدُ عند الحاكم أي بين ما يعلمه وأظهره)) [١] ، والملاحظ على تعريف ابن منظور للشاهد أنَّ فيه معاني لغوية متعددة ، إلا أنّ المعنى الذي يخص هذا البحث هو ما يكون دلالتهُ على معنى الاستدلال والاحتجاج والبيان ، فالشاهد عند النحاة واصحاب اللغة هو الدلالة على الحُجية لإثبات قاعدة نحوية ، أو إعطاء رأي نحوي مخالف ، فالشاهد النحوي هو الحجة التي يريد النحوي احضارها وبيانها.

الشاهد اصطلاحاً:

يعرف الشاهد بالمعنى الاصطلاحي هو ((ما يذكر لإثبات قاعدة نحوية ، وقد يكون آية من التنزيل ، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم ، أو حديث صحيح السند))[٢] ، فعلى هذا فان الشاهد النحوي يؤتى للاحتجاج او لتقعيد قاعدة نحوية سواء أكانت إطراداً أو شذوذاً .

إنَّ ديدن علماء النحو قديماً و حديثاً هو الاستشهاد النحوي، فهم قد عنوا ومنذ عهد مبكر بالشاهد القرآني ، إذ ظهر في أول تصنيفٍ نحوي للقواعد النحوية ونعني به كتاب سيبويه، فسيبويه لم يغفل الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فكتابه جاء زاخراً بالآيات القرآنية المستشهد بها ، وكذلك فعل المبرِّد في كتابة المقتضب وغيرها من المؤلفات النحوية التي استعانت بالقرآن الكريم لبيان قاعدة نحوية او ردّ قاعدة نحوية للنحاة.

ولا شك في أنَّ القران الكريم هو المصدر الأساس للسّماع ، والعلماء لا خلاف عندهم في الاستشهاد به ، بل هو المقدّم على كل مسموع من العرب من شعرٍ او نثرٍ او غيره، يقول الفراء(٢٠٧هـ) عن الاستشهاد بالقران الكريم: ((والكتاب أعرب وأقوى في الحُجة من الشّعر))[٣] ، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي قولاً في أهمية الاستشهاد بالقرآن اذ تقول فيه : ((لقد اهتم النحاة الأوائل بكتاب الله العزيز ، وكان استشهادهم بآياته واضحاً... وجعلوا آيات القرآن الكريم أعلاها منزلة وأسماها رتبة ، وافضلها أسلوباً وافصحها تعبيراً ، ويدل على ذلك عدم تحرج سيبويه وشيوخه من الاحتجاج بآيات الكتاب العزيز))[٤] .

من هذا نجد أنَّ الشارح ابن جماعة الحموي (٧٣٣هـ) لم يغفل في شرحه لكافية ابن الحاجب الاستشهاد بالقران الكريم حاله حال الكثير من العلماء الذين سبقوه ، فقد بلغت شواهدهُ القرآنية ما يقارب (١٩١شاهداً نحوياً) توزعت على ابواب النحو جميعها ، ونادراً ما يترك ذلك كما سنرى في طيات البحث في باب من أبواب النحو ، ومن استشهاده بالقرآن الكريم:ـــ

أولاً : في الاسماء:

استشهد ابن جماعة في باب الاسماء بالعديد من الآيات القرآنية من ذلك قوله تعالى : ((وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ))[٥] ، في باب المبتدأ و الخبر ، اذ تطرق الى كون المبتدأ يأتي اسماً ولو أنّه جاء بغير ذلك لسقط عن كونه اسماً إذ يقول : ((لو أسقط الاسم لكان أولى ، ليدخل فيه نحو (وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)))[٦] ، فقد استشهد بهذه الآية ليبين أنّ المبتدأ اذا لم يأتْ اسماً يجب أن يؤول ، وهذا يكون بالمصدر المؤول بالاسم لكي يصح أن يقع مبتدأ ، فهو هنا افترض ان يكون المبتدأ غير اسم وبذلك يدخل فيه الاسم وما ليس باسم[٧]، فابن جماعة هنا ذكر القاعدة وبعد ذلك جاء بالآية ليستشهد بها على شيء مخالف لما هو موجود في القاعدة ، فالمبتدأ هنا جاء مؤولاً من أن والفعل المضارع ، وهذا لم يذكره المصنف في متن الكافية على الرغم من ابتداء الكلام به.

والملاحظ على مجيء المبتدأ اسماً في تعريف المصنف أنَّ ابن هشام الانصاري يُعرّف المبتدأ بقوله :((هو المجرّد عن العوامل اللفظية ، مُخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفٍ به))[٨]، فابن هشام لم يذكر في تعريفه كلمة (اسم) وبذلك فهو أعم من الاسم ، فيدخل فيه الاسم ، والمؤول والجملة ، أي ان المبتدأ الذي له خبر يكون مؤولاً بالاسم[٩]، كما في الآية الكريمة ، إذ التقدير (صيامكم خيرٌ لكم) فالمبتدأ هنا بمنزلة الاسم وليس اسماً في الحقيقة ولهذا احتاج الى تأويل .

وبهذا يتبين أن المبتدأ لا يشترط فيه ان يكون اسماً صريحاً بل يأتي مؤولاً أيضاً، ففي الآية الكريمة جاء المبتدأ جملة فعلية دخلت عليه أن المصدرية.

كذلك ذكر قوله تعالى في باب المبتدأ: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ))[١٠]، وقوله تعالى ((مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ))[١١] ، في تصحيحه واستدراكه على المصنّف ، إذ إنّ المصنف عَرّف المبتدأ بقوله :((هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مُسنداً إليه))[١٢]، إلا أنَّ ابن جماعة يقول عن (المجرد من العوامل اللفظية) كان :((الاولى غير الزائد ليدخل (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) و (مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ)))[١٣] ، إلا أنَّ الشاطبي قد عدَّ حرف الجر (من) زائد إذ يقول ((فقد يدخل الحرف الزائد على المبتدأ كقول الله سبحانه (هَلْ مِنْ خَالِقٍ

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

غَيْرُ اللَّهِ) فــ (خالق) مبتدأ وإن دخلت عليه مِن ؛ لأنها زائدة ، والزائد لا حُكم لهُ)) [١٤] ، فالشارح قد استعان بآيتين ليبين أنّ الاستدراك جاء ليدل على كون المبتدأ فيهما ليست مجرداً عن العوامل اللفظية ، لكنها زائدة ، فهو هنا يخالف ابن الحاجب وهذا الخلاف استطاع أن يثبتهُ بالقران الكريم ، فهو يعطي القاعدة والاستدراك ، وبعد ذلك يستشهد بالقران الكريم ، فمرة يستشهد بآية ومرة آيتين أو أكثر.

كذلك عارض المصنف في موضوع مسوغات الابتداء بالنكرة ، فقد ذكر المصنف آيةً ومثالاً على مجيء المبتدأ نكرة اذ خصصت في مجموع الاستفهام والعطف ، أي إنّ مجموع الاستفهام والعطف شرط في ذلك ، إلاَّ ان ابن جماعة جاء بقوله تعالى :((طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ))[١٥] ، في بيان أنَّ (طاعة) مبتدأ على الرغم من أنَّها نكرة ، فيقول : ((ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطاً في تصحيح المسألة ، بل احدهما كافٍ تصحيحها ... قال الله تعالى (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) ، فــ (طاعة) مبتدأ صحَّ الابتداء به العطف عليه وليس الاستفهام المصحح أيضاً مختصاً بالهمزة ، فلو قلت (هل رجلٍ في الدار) صحَّ)) [١٦]، والذي دعا ابن جماعة الى هذا الكلام هو أنَّ المصنف قد ذكر في المتن آية ومثالاً يدلاّن على كون العطف والاستفهام يأتي مجموعاً وليس مفرداً في مسوغات الابتداء في النكرة ، فالمصنف قد استعمل حرف العطف (الواو) ولم يستعمل (أو) ، وهذا بحد ذاته ما جعل الشارح يذكر هذا الاستدلال على المتن وصاحبه[١٧] ، فقد ذكر ابن هشام الانصاري أنَّ العطف مما يسوغ الابتداء به من دون جمعه مع الاستفهام واستشهد بالآية الانفة الذكر[١٨].

من هذا يتبين أنَّ ابن جماعة يعطي القاعدة التي يراها مناسبة وبعد ذلك يأتي بالآية القرآنية لبيان ذلك ، ومن ثمَّ يسبقها بإشارات توضيحية.

كذلك ذكر الشارح ابن جماعة قوله تعالى :((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))[١٩] ، في بيان مجيء الفاء بمعنى الشرط عند المبرِّد ، وكون الجملتين عند سيبويه ، من خلال كلام المصنف الذي ذكر قوله تعالى :((الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ))[٢٠]، فيقول الشارح :((اتفق سيبويه والمبرد على جواز الأمرين لكن الأول اختيار المبرد ، والثاني اختيار سيبويه ، ومذهب المبرد أقوى))[٢١] ،أي اذا لم ((تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها ، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها ...وفي الآية هي كذلك ؛ لكون الالف واللام في (الزانية) مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط ، فخبر المبتدأ كالجزاء)) [٢٢]، وهذا رأي الفراء والمبرد ، في حين إنَّ رأي سيبويه هو أنهما((جملتان أي: الزانية مبتدأ محذوف المضاف ، أي : حكم الزانية والخبر محذوف ، أي: فيما يُتلى عليكم بَعدَ ، وقوله (فاجلدوا) هو الذي وُعِدَ بأنَّ حكم الزانية فيهِ، والفاء عندهُ للسببية ، أي: إن ثبت زناهما فأجلدوا))[٢٣] ، وقد ذهب الى ما ذهب اليه سيبويه[٢٤] الاخفش[٢٥] ، وابن خروف[٢٦] ، وابن ابي ربيع(٦٨٨هـ)ــ[٢٧] ، على ان (الزانية) مبتدأ حُذف خبرهُ .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

فالشارح في هذه المسألة قد رجّح رأي المبرد على رأي سيبويه ، واخذ ابن جماعة يعلل سبب هذا الترجيح اذ يقول ((لأن الأصل عدم التقدير ؛ ولأن الألف واللام ها هنا للاستغراق ، فتضمنت معنى الشرط ولذلك صح دخول الفاء))[٢٨] ، وكذلك لأن تقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه في الآية الكريمة ، فالسياق القرآني لم يُرد سارق بعينه بل من سرق فأقطعوا يده ، ولولا هذا المعنى في الآية لكان النصب هو الحكم النحوي فيها وذلك لأنه قبل الجملة الطلبية ، لذا جاء الرفع في الآية ؛ لأنه أوجب.

كذلك جاء ابن جماعة في باب المفعول معه بقوله تعالى ((وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ))[٢٩] ، في بيان عطف منصوب على منصوب ، فيقول ((إذا عُطفَ على المنصوب منصوبٍ آخر لا يصح جعله مفعولاً معه، وجب تقدير عامل آخر))[٣٠] ، أي أنّ المنصوب الثاني لا يجوز عطفه على المنصوب الاول وجعله مفعولاً معه، وفي هذهِ الحالة اذا وجدت يجب ان يقدر شيء ، وفي الآية الكريمة يكون التقدير (واعتقدوا الايمان) ، فان (الايمان) منصوب بفعل معطوف على (تَبَوَّؤُوا)[٣١] ، وهذا واضح في الآية ؛ وذلك لان حقيقة التبوّ ا لا يكون ولا يوجد الا اذا كان هناك مكان ولا أمتنع ، وفي الآية لا يمكن ان تقول (تبؤا الايمان) لانّ الايمان ليس مكاناً ، وانما اعتقاداً صحيحاً.

كذلك ذكر الشارح في باب الحال قوله تعالى :((أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا))[٣٢] ، وذلك في بيان ان صاحب الحال يأتي نكرة ، والغالب في النحو العربي ان يأتي صاحب الحال معرفة[٣٣] ، وذلك لأن ((الحال تشبه الخبر وتشبه النعت، ولشبهها بالخبر كانت كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصفٌ لصاحبها قيدٌ في عاملها ، ومن اجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنّها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد...)) [٣٤] ، والجدير ذكره ان سيبويه قد ذكر صاحب الحال من النكرة كثيراً قياساً وإن لم تكن بمنزلة الاتباع في القوة [٣٥]، لكن الآية الكريمة المستشهد بها جاءت بصاحب الحال نكرة ، إذ يقول ابن جماعة ((وقد يجوز تنكيره)) [٣٦]، وليس على الأغلب في كونه معرفة ، وانما سوغ مجيئها نكرة هو كون الحال بعدهُ جملة مقرونة بالواو[٣٧] ، والواو واو الحال ، وأنّ مجيء الواو بصدر الجملة يجعل التوهم غير وارد في أن هذه الجملة نعت للنكرة ، وذلك لأنّ الصفة لا يفصل بينها وبين الموصوف بالواو وهذا غير متحقق في الآية[٣٨] .

كذلك ذكر الشارح قوله تعالى :((وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ))[٣٩] ، في ردّه على المصنف ، وذلك لانّ المصنف ذكر أنّه يجب حذف عامل الحال المؤكدة بشرط ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية ، فالشارح جاء بهذه الآية ليستشهد بها على كون شرط (ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية) مردود ، كذلك لا يطرد في القاعدة وجوب حذف العامل في المؤكدة[٤٠] ، يقول الرضي مُعلقاً على وجوب حذف

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

العامل في المؤكدة :((هذا على مذهب من قال : ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية ، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية))[٤١] ، وهي واضحة في مجيئها بعد الفعلية ، وبهذا ينتفي هذا الشرط بالنسبة للرضي وابن جماعة ، فابن جماعة جعل من هذا الامر عدم اطراد بدليل وروده في القران الكريم، في حين جعلها مؤكدة لعاملها من خلال مخالفة لفظ العامل وجعلها على الكثرة في المخالفة[٤٢].

وجاء الشارح بقوله تعالى في باب العطف :((مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا))[٤٣] ، في كون مجيء العطف على الضمير المتصل لا يوجب فيه التأكيد او الفصل بحيث يكون لازماً ولابُدَّ منه ، لان المصنف قد ذكر في متنه أنّه في حال عطف على الضمير المرفوع المتصل فيكون التأكيد بمنفصل او يقع الفصل بينهما[٤٤]، وهذا ما ذهب اليه ابن يعيش (٦٤٣هـ) ايضاً، إذ جعل عطف (الآباء) في الآية على المضمر المرفوع (نا) حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي (لا) [٤٥] والشارح هنا قد عارض المصنف في هذا اذ يقول ((ليس التأكد والفصل لازماً ولابدَّ ، قال تعالى (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا) لا يقال: حصل الفصل بـ (لا) لأنها بعد حرف العطف فلم تفصل))[٤٦] ، فقد جعل بعض النحاة العطف[٤٧] في (آباء) على (نا) في (أَشْرَكْنَا) لوجود الفاصل وهو (لا)؛ وذلك جائز عندهم ، وممتنع كون (لا) قد حصل فيها الفصل عند الشارح.

وقد ذكر الشارح في باب العطف أيضاً قوله تعالى ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))[٤٨] ، في معارضته للمصنف ؛ وذلك لأنّ المصنف قد ذكر أنّه ((اذا عطف على الضمير المجرور أُعيد الخافض))[٤٩] ،وهذا ما ذهب اليه ابن يعيش بقوله ((واما اذا كان الضمير مخفوضاً لم يجز العطف عليه الا بإعادة الخافض)) [٥٠] وجعل العطف على المضمر هنا فسحة في حين أجازه في الشعر، إلا أنّ ابن جماعة بيّن أنّ عودة الضمير المجرور ليس لازماً ، فيقول : ((ليس إعادة الخافض بلازم ولا بُدَّ ، بل هو أولى ، قال الله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) لا يقال : هو معطوف على (سبيل) إذ لو كان ذلك كان من تتمته ويلزم ان يكون (وكفرٌ به) عطفاً على الاسم قبل تمامه وهو غير جائز))[٥١] .

والجدير بالذكر أنّ الشارح ابن جماعة قد وافق الكوفيين في هذه المسألة ، فهم لا يعدّون عودة الضمير لازمة في العطف على الضمير المجرور ، وقد نسب ابن هشام هذا الرأي أيضاً الى يونس والاخفش والكوفيين[٥٢]، وقد جعل السيوطي (٩١١هـ) ذلك غير واجب ؛ لوروده في الفصيح بغير عودة الضمير[٥٣]، في حين جعل الرضي عودة الضمير لازمة وعلّل ذلك بقوله ((إنما لزم ذلك ؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجارهِ أشدُّ من اتصال الفاعل المتصل ؛ لأن الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميراً او ظاهراً فكره العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فمن ثَمَّ لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور ، الا إعادة الجار أيضاً)) [٥٤]

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

كذلك ذكر الشارح في باب البدل قوله تعالى ((لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ))[٥٥] ، وذلك تعقيباً على قول المصنف :((ولا يبدل ظاهر من مضمر بدلَ الكُلَّ إلا من الغائب))[٥٦] ، فالمصنف يرى أنّ بدل الكل من الكل لا يكون بين ظاهر وضمير مضمر الا من الغائب ، في حين إنَّ الشارح اجاز مجيء الظاهر من ضمير المتكلم لكن بشرط ان يفيد الإحاطة ، فيقول ((يجوز إبدال الظاهر من المضمر من المتكلم بدلَ الكلِّ من كل ، إذا أفاد الاحاطة باتفاق))[٥٧] ، وقد استشهد ببيت شعري لعبيدة بن الحارث إذ يقول:

فما بَرِحتْ أَقدامُنا في مقامِنا ثَلاثَتُنَا حتّى أزيرُوُا المنائيا [٥٨]

والشاهد هنا في قوله (ثلاثتنا)، إلا أنّ الشارح عندما وضع قيد(إفادة الاحاطة لاتفاق) جاء برأي الاخفش الذي يجوّز فيه مجيء بدل الكل ظاهر من مُضمر غير غائب وإن كان لا يفيد الاحاطة ، ورأي الاخفش يخالف ما جاء به ابن جماعة ، وبعد ان ذكر الشارح رأي الاخفش جاء ، بقوله تعالى في سورة الانعام الانفة الذكر ليبين أنّ الاخفش يُجوِّز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل من كل إذا لم يفد الاحاطة ، وشاهد الاخفش في الآية هو إبدال (الذين) وهو اسم موصول ظاهر من الضمير في (ليجمعنكم) وهذه الآية التي استعان بها الشارح في بيان هذه المسألة هو في حقيقة الامر شاهد للأخفش على جواز مجيء الاسم الظاهر من الضمير بدل الكل من الكل من دون أن يفيد الإحاطة[٥٩] وهو خلاف ما ذكره الشارح.

ومن هذا نجد أنَّ ابدال ظاهر من مُضمر غائب ، وإنْ لم يُفد الإحاطة فعدة آراء منها، أنّه يجوز ذلك وهذا مذهب الكوفيين والاخفش[٦٠]، في حين جعل قطرب ذلك جائزاً في الاستثناء[٦١]، بخلاف رأي جمهور مدرسة البصرة الذين منعوا ذلك ولم يجوزوه[٦٢].

وجاء الشارح ايضاً في باب الموصول بقوله تعالى ((ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ))[٦٣]، والشاهد القرآني الذي جاء به ابن جماعة هو لبيان مجيء (الذي) مصدرية لا موصولة على الرغم من ان الشارح تطرق الى هذه المسألة في باب الموصول ، اذ يقول((قد تكون الذي مصدرية....إذ لو كانت موصولة كان العائد (به) وكان غير جائز الحذف ؛ لأنَّ الموصول لم يتصل بما اتصل به ، ومعلوم أنَّه لا يجوز حذف العائد المجرور بما لم يتصل الموصول بمثلهِ ، فلا يجوز (رأيتُ الذي مررتَ))[٦٤] ، فجاء بالآية لتكون شاهداً على ذلك ، وبذلك يصبح المعنى في الآية على كلام ابن جماعة (ذلك تبشير الله)[٦٥].

وحقيقة وقوع (الذي) مصدرية غير محتاجة الى عائد وتأول ذلك أنّ الذي قال به يونس بن حبيب[٦٦] ، والفراء[٦٧]، وأبو علي الفارسي[٦٨] ، في حين ارتضى ابن خروف ذلك[٦٩] ، وكذلك نسب هذا الرأي ابن

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

هشام الى محمد بن مسعود الزكي في كتابه (البديع) ، وابن هشام يصف هذا الكتاب بأنه خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة ، ومن هذه الأمور مجيء (الذي) مصدرية في الآية السابقة[٧٠] ، والجدير بالذكر أنّ ابن الحاجب لم يتطرق الى كون (الذي) تأتي مصدرية في متن الكافية.

كذلك استشهد ابن جماعة في باب الظروف في قوله تعالى :((فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ))[٧١] ، في مجيء (إذ) للمستقبل ، فابن الحاجب ذكر في متنهِ إنَّ (إذ) للماضي والمستقبل، في حين إنّ الشارح ابن جماعة قد علّق على ذلك وجعل ما قالهُ صاحب المتن على الأكثر ، وقد تجيء (إذ) للمستقبل كما يرى ، إذ يقول :((و(إذ) لما مضى ، هذا في الأكثر مجيئها للماضي، وقد تجيء للمستقبل (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ) فإن (إذ) مفعول لفعل دخل عليه (سوف) وهي تخلص الفعل للاستقبال))[٧٢] ، وقول ابن جماعة هذا فيه استدراك على ما قاله الماتن في متنه ، فعلى الرغم من أنَّ (إذ) تجيء في الأكثر للماضي إلا أنَّها قد تجيء للمستقبل ، والشاهد القرآني واضح في ذلك، في كون (إذ) للمستقبل بدلالة لفظة (يعلمون) في الآية الدالة على المستقبل لفظاً ومعنى بسبب دخول حرف التنفيس عليه[٧٣]، ونعت المرادي من يقول بأن (إذ) ظرف لما يستقبل من الزمان من العلماء بانه من المتأخرين كابن مالك[٧٤].

ثانياً: في الافعال:

استشهد الشارح ابن جماعة في باب الافعال بالعديد من الآيات القرآنية ، من ذلك قوله تعالى :((إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى))[٧٥] ، وهذا الشاهد القرآني جاء به الشارح في استدراكه على ابن الحاجب الذي قال في متن الكافية عن الفعل المضارع وعلاماته :((المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف (أنيت) ؛ لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بـ (السين) و (سوف) فالهمزة للمتكلم مفرداً ، والنون له مع غيره))[٧٦] ، فابن جماعة استدرك على هذا القول بقوله ((فاتهُ (أو للمتكلم العظيم) كقوله تعالى وتقدَّس (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى) وليس معه غيره سبحانه ، ويكفي (والنون لعظيم أو مشارك)))[٧٧] ، فابن جماعة قد أضاف شيئاً لم يذكرهُ المصنف ، وهو كون الفعل المضارع تأتي فيه النون للمتكلم العظيم وهي في الشاهد لله سبحانه وتعالى الذي لم يشرك معه شيء بعكس ما ذكره المصنف في مجيئها ـــ أي النون ـــ له مع غيره ، فالإحياء لله سبحانه وتعالى ولا يستطيع أي بشر أن يحيي الموتى الا بأذن الله فالإنسان قاصر عن ذلك[٧٨] ، وقول الشارح (ويكفي والنون لعظيم او مشارك) إضافة لمتن المصنف ، فهو لم يكتفِ بالاستدراك وإنما أضاف شيئاً في المتن ليبين أنّ الأصح اضافة (والنون لعظيم أو مشارك) الى متن ابن الحاجب.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

وجاء الشارح في موضوع نواصب الفعل المضارع بقوله تعالى ((قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى))[٧٩] ، في بيان رأي يخالف فيه الزمخشري في (لن) الناصبة للفعل المضارع ، فالزمخشري يرى أنّ (لن) تدل على استغراق النفي في الاستقبال في قوله تعالى:((قَالَ لَن تَرَانِي))[٨٠]، وهذا الرأي[٨١] قد علّق عليه ابن جماعة بقوله ((وبنى عليه اعتزاله في (لن تراني) وليس قوله بصحيح))[٨٢] ، فالشارح هنا يُخطأ الزمخشري ويرى ان رأي الزمخشري هذا هو نابع من كونه معتزلي، فالشارح يرى في هذا إنه غير صحيح ، والصحيح كما يقول((والحق أنها لا تدل على استغراقه ولا عدمهِ كما يُفهم من إطلاق المُصنّف ، ويُبْطل قول الزمخشري قوله تعالى (لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)))[٨٣] ، وعلى هذا فان أسلوب الشارح ابن جماعة جاء هنا للنقاش وبيان الحجة ، وحجيته في ذلك هذه الآية ، وقد جاء بها لكي يُبين ان ما قاله الزمخشري غير صحيح إنهُ نابع من اعتزاله ومذهبه الديني، فالشارح ابن جماعة قد جاء بآية قرآنية تفند رأي معين ، مقابل آية أخرى اعتمد عليها صاحب الرأي الأول قبل ان يطرح الشارح ابن جماعة رأيه.

كذلك جاء الشارح بقوله تعالى ((هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ))[٨٤]، في باب جوازم الفعل المضارع ، وهو هنا قد خطّأ المُصنف في مَتنهِ ، فابن الحاجب عندما أخذ بعدّ الادوات التي تجزم الفعل المضارع ، قال ((واما مع كيفما و إذا فشاذ))[٨٥] ، أي إنَّ الفعل المضارع بعد (كيفما) و (إذا) يكون جزمه شاذاً لا يقاس عليه ، والمعروف أنّ الشاذ في النحو العربي هو القليل النادر ، وهذه الندرة والقلة هي التي جعلت النحاة لا يقيسون عليه ، إلا أنَّ ابن جماعة ردَّ هذا القول لابن الحاجب بقوله :((قوله: (واما مع كيفما و إذا فشاذ) هذا سهو ؛ فإنه لم ينقل الجزم بـ (كيف) من عربي قط لا شاذ ولا غيره ، وقد قال الله سبحانه وتعالى (هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ) فأتى بعدها بالمضارع غير مجزوم ، وهي هنا شرطية ؛ لأن الاستفهام بهما غير سائغ؛ وفي هذه الآية مخالفة لقاعدة مطردة ، وهو انه متى تقدم على أداة الشرط ما يكون بمعنى الجواب أو يفهم منهُ الجواب ، فلا يكون الشرط إلا ماضياً فلا يجوز : سوف أكرمك إنْ تأتي ، بل (إنْ أتيتني) وقد جاءها هنا بعد أداة الشرط فقل مضارع ولم يجزم به))[٨٦] ، هذا فيما يخص (كيفما) ، في حين (إذا) يقول عنها ابن جماعة ان الجزم بها كثيرٌ وليس شاذ كما قال المصنف في المتن[٨٧] ، والجدير بالذكر ان المصنف في شرحه للشافية لم يتطرق الى أنّ (كيفما) تأتي جازمة للفعل المضارع ، فهو لم يعلق ، ولم يشرح ، ولم يوضح ذلك ، وانما تجاوز الموضوع ولم يعرج عليه[٨٨]، في حين إنّ ابن يعيش لم يذكرها في شرحه للمفصل عندما عدَّ الجوازم الاسمية الأحد عشر اسماً التي تجزم الفعل المضارع[٨٩]،وكذلك فعل كل من ابن هشام(٧٦١هـ) وابن عقيل(٧٦٩هـ)[٩٠]، والسيوطي(٩١١هـ)[٩١]، الا أنَّ ابن هشام قد أشار

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

إشارة خاطفة في كتابه مغني اللبيب ان (كيف) تأتي شرطاً فتجزم ما بعدها عند قطرب والكوفيين بخلاف علماء البصرة[٩٢]، وهذا ما ذكره ايضاً أبو حيان الاندلسي[٩٣].

إنّ أقوال النحاة السابقة الذكر جاءت عن (كيف) وليس عن (كيفما) التي لم يتطرق اليها احد من النحاة باستثناء ابن هشام الذي يقول :((وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ (ما)))[٩٤]، فابن هشام هنا لم يذكر من قال بذلك ، وكلامه جاء على عجالة فهو لم يعط مثالاً ولا شاهداً شعرياً ولا قرآنيا على ذلك ، فلا نعرف من الذي قال ذلك؟ ، وهذا الامر ادى بابن مالك الى ان يقول بإهمال (كيف) وعدم الاعتداد بها في الجزم وهو المذهب الصحيح كما يعبر[٩٥].

وعلى هذا فحديث الشارح هذا كشف فيه بطلان ما جاء به المصنف في كون (كيفما) و (إذا) تجزم الفعل المضارع على شذوذ ، وأثبت أنّ (كيفما) لم يأت عن عربي قط بعدها الفعل المضارع مجزوم، بخلاف (إذا) فإنها تأتي بكثرة وليس على رأي الشذوذ ، وكلام الشارح هذا يوحي بان المصنف قد توهم في متن الكافية عندما جعل (كيفما) و (إذا) تجزم الفعل المضارع على الشذوذ.

وجاء الشارح في باب الأفعال الناقصة بقوله تعالى ((وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ))[٩٦] ، وذلك في توضيحه واستدراكه على قول المصنف ، فابن الحاجب يقول في متنه عن اسماء واخبار الافعال الناقصة ((ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها))[٩٧] ، وقول ابن الحاجب هذا فيه إطلاق وعدم تقيد ، وهنا جاء الشارح ابن جماعة ليستدرك ويبين انّ هذه المسألة مقيدة وليست مطلقة ، ففيها ما يجب ، وما يمتنع ، وما يجوز ، والشاهد في الآية جاء به الشارح ليبين أنّهُ يجب أن يقدم خبر الفعل الناقص على اسمها ؛ وذلك إذا قُصِدَ به حصر الاسم[٩٨] ،غير أنّ الأشموني ذكر أنّ ابن مُعْطٍ منع توسط خبر (مادام) وجعل ذلك وهماً وقع فيه ابن مُعْطٍ ، إذ لم يقل به غيره[٩٩] ، وكذلك فعل ابن درستويه في (ليس)[١٠٠]، وفعل ايضاً الامر نفسه ابو حيان الاندلسي عندما ذكر أنّ ابا الحسن جعل ذلك جائزاً وليس واجباً تقديم الخبر أذا قصد حصر الاسم[١٠١] ، والخبر المقدم على الاسم في الآية الكريمة هو جواب وهو منصوب بالفتحة حيث قدم على الاسم (أن قالوا) إذ إنّ (إن والفعل) في تأويل مصدر في محل رفع اسم كان مؤخر ، والتقدير (وما كان جواب قومه.. الا قولهم)[١٠٢].

والملاحظ أنّ ابن جماعة في هذا الشاهد جاء ليُفصل قاعدة نحوية قد أغفل عنها المصنف ، وبعد أن بينها ووضحها جاء بالشاهد القرآني لكي يدعم رأيه ويؤكدهُ.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

وكذلك استدرك الشارح على المُصنف في باب (أفعال المقاربة) وجاء بقوله تعالى ((لاَ يَكَــادُونَ يَفْقَهُــونَ حَدِيثاً))[١٠٣] ، وقوله تعالى ((لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً))[١٠٤] ، واستدراك الشارح هنا جاء بعد قول المصــنف عن (كاد) ((وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح ، وقيل : يكون للإثبــات مطلقــاً))[١٠٥]، فالشارح يرى أنّه لو قيل (على الأكثر) كان أولى ؛ لأنه لا يمكن مُخالفة ظاهرهما ؛ لأنهم كانوا يفقهون القول والحديث[١٠٦] ؛ وذلك أنَّ (كاد) اذا دخل عليها النفي((قبلها كان او بعدها لم يكن الا لنفي الخبر كأنك قلت إذا أخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع ، وإذا اقترن بهــا حــرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطع فــي هــذا قولــه تعــالى (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ) وقد فعلوا الذبح بلا ريب))[١٠٧] ، واستدراك الشارح جاء على قول المصــنف (للإثبات مطلقاً) وهذا الشيء لا يرتضيه ابن جماعة ، لذا جاء بقوله (على الاكثر) بدل (مطلقاً) بدليل الآيات التي جاء بهما .

كذلك جاء الشارح ابن جماعة بقوله تعالى: ((كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ))[١٠٨] ، في استدراكهِ علــى المُصنف في باب أفعال التعجب ، إذ يقول المصنف ((فِعلا التعجب ما وضعَ لإنشاء التعجب ، ولهُ صــيغتان (ما أفعلهُ) و (أفعل به)))[١٠٩] ، فابن جماعة قد استدرك على قول ابن الحاجب هذا بقوله ((وله صيغة ثالثــة أيضاً قياساً، وهي (فَعُلَ) بفتح الفاء وضمَّ العين ، وتستعمل استعمال أفعال المدح والذم ... ومنه قوله تعــالى (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)))[١١٠] ، فالشارح يرى أنَّ افعال التعجب لها ثلاث صيغ على القياس وليس كما يرى المصنف وبعض النحويين أنَّهما صيغتان ، والدليل الذي جاء به الشارح في الآية الكريمة يُثبت أنّها ثلاثة بخلاف المشهور ، وحقيقة الامر اننا بِتَتبعنا للمصادر النحوية لم نجد احداً يقول بهذا القول من النحاة بل انفرد به ابن جماعة وحدهُ[١١١].

ثالثاً: الحروف:

استشهد الشارح ابن جماعة بالعديد من الآيات القرآنية في باب الحروف ، فقد جاءت شواهدهُ غزيرة فــي هذا الباب ، ومن هذه الشواهد قوله تعالى ((وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ))[١١٢] ، في باب حروف الجر حيث ذكر المصنف أنَّ (في) تأتي للظرفية وبمعنى (على)[١١٣] ، والشاهد القرآني الذي جاء به الشارح هو تأكيد لما قاله المصنف ، وتأويل الآية (على جذوع النخل)[١١٤] ، فالشارح هنا أراد ان يعطي الحجة للــرأي النحــوي الذي قال به المصنف.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

كذلك جاء بقوله تعالى: ((وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ))[١١٥] ، في بيان أنَّ (الباء) قد تأتي بمعنى (عن) [١١٦] ، حيث إنَّ المصنف قد أغفل ذكر هذا المعنى ولم يذكرهُ ، إلا أنَّه عندما ذكر مواضع مجيء (الباء) من الالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدي وغيرها ذكر في نهاية كلامه عن الباء (وفي غيره سماعاً) وهنا جاء قول الشارح في أنَّ الباء تأتي بمعنى (عن) وفي الآية جاء بمعنى (عن الغمام)[١١٧]، ويطلق العلماء على ذلك المجاوزة ، وبعضهم عبر عن هذا بموافقة (عن)[١١٨] .

وكذلك تأتي (الباء) للسببية ، وهذا المعنى لم يذكره المصنف صراحة ، إلا أنَّ الشارح لم يغفل بيانهُ وذَكَرهُ في شرحهِ[١١٩] ، واستشهد بقوله تعالى ((ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّواْ الْحَيَاةَ الْدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَأَنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ))[١٢٠]، فالباء في قوله تعالى (بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا) بمعنى بسبب استحبابهم الدنيا على الاخرى[١٢١] ، وهذا المعنى في مجيء الباء للسببية قد ذكرهُ الكثير من العلماء كابن هشام ، وابن عقيل وابي حيان الاندلسي وابن مالك، وغيرهم كثير[١٢٢].

استدرك الشارح على كلام المصنف كذلك عن مجيء الكاف بقوله: ((للتشبيه وزائدة وقد تكون اسماً وتختصُ بالظاهر))[١٢٣] ، فالمصنف لم يذكر أنَّ الكاف قد تأتي حرف تعليل ، وإنما قام الشارح ببيان هذا الوجه ، وجاء بقوله تعالى ((وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ))[١٢٤] ، كشاهدٍ على كون الكاف للتعليل[١٢٥] ،حين اقترنت بـ (ما) وبسب عدم ذكر ابن الحاجب مجيء الكاف للتعليل هو اختلاف العلماء في ذلك فقد أشار ابن هشام الى أنّ الكاف تأتي للتعليل ((أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكثرون ، وقيد بعضهم جوازهُ بأن تكون الكاف مكفوفة بـ (ما) .... والحق جوازه في المجرد من (ما)))[١٢٦] ، في حين اشار ابو حيان الى أنّه يحدث فيها معنى التعليل ونسب هذا الرأي الى الاخفش[١٢٧] ، على ان المرادي قد ذكر رأياً لابن مالك يقول بمجيئها للتعليل بكثرة[١٢٨] ، والمعنى (لهدايته إياكم)، وهذا المعنى قد أغفله او نَسيهُ المصنف.

كذلك استدرك الشارح على المصنف في باب إن واخواتها ، فالمصنف يرى أنّ (أنْ) المخففة ((يلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي))[١٢٩] ، في حين إنّ ابن جماعة قد علق على هذا القول بقوله ((فاته (لو) نحو قوله تعالى (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ)))[١٣٠] ، فالشاهد القرآني الذي جاء به الشارح هو (أَن لَّوْ كَانُوا) في مجيء (أنْ) المخففة مع لو ، وهذا لم يذكره المصنف في المتن ، بل اكتفى بذكر (السين ، وسوف، وقد، وحرف النفي)، في حين جعل ابن هشام (لو) من ضمن هذه الحروف[١٣١].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

وجاء الشارح ايضاً بقوله تعالى ((حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا))[١٣٢] ، كشاهد نحوي على قول المصنف في باب حروف الزيادة إذ تأتي (ما) زائدة بعد (إذا) ، وعلى القاعدة المفارقة أن كل (ما) بعد (إذا) زائدة ، والشارح قد جاء بالآية القرآنية شاهداً على هذه المسألة ومؤكداً على قول المصنف[١٣٣] ، في مجيء (ما) بعد (إذا) على نحو الزيادة[١٣٤].

كذلك أورد الشارح قوله تعالى ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ))[١٣٥] ، في باب حروف المصدر ، ومجيء (لو) حرفاً مصدرياً ، وهذا الأمر قد أغفلهُ المصنف ولم يذكرهُ ، فالمصنف قال في متنه :((حروف المصدر (ما) و (أنْ) و (أنَّ) فالأولان للفعلية و (أنَّ) للاسمية))[١٣٦] ، فالمصنف لم يذكر (لو) مما أدى بالشارح الى أنَّ يستدرك على المصنف بقوله ((فاتهُ(كي) كما تقدم في نواصب الفعل و (لو) كقوله تعالى (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) وأكثر ما تقع (لو) هذه بعد (وَدَّ) أو ما في معناها))[١٣٧] ، أي أنَّ ابن الحاجب لم يذكر (لو) من ضمن حروف المصدر ولهذا اقتضى من الشارح ابن جماعة ذكر هذه الآية ليشير الى (لو) ومجيئها كحرف نصب، وكذلك فعل الرضي في نهاية شرحه للحروف المصدرية إذ اشار الى أنَّ من حروف المصدر لو ، إذ يقول : ((ومنها (لو) إذا جاءت بعد فعل يفهم منهُ معنى التمني .... وقد يُستغنى بلو عن فعل التمني ، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: لو كان لي مال فاحُجَّ ، أي اتمنى وأودّ لو كان لي مال))[١٣٨]، والجدير ذكره أنَّ ابن مالك قد أشار الى عدم ذكر النحويين لـ (لو) على أنَّها حرف مصدري ، إذ يقول : ((واكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء وابو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وابو البقاء))[١٣٩]، وهذا المعنى قد أخذه ابن هشام ، وأشار الى أن (لو) يكثر وقوعها بعد (وَدَّ) او (يَوَدُّ) [١٤٠].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

النتائج

تبين من خلال البحث أنَّ الشارح ابن جماعة كان منهجه في إيراد الشاهد النحوي القرآني يتضمن أموراً عدة منها:

١ـــ إنَّ أغلب الشواهد التي ساقها ابن جماعة كانت استدراكاً على ما جاء به المصنف في المتن ، وهذا ما أثبتناه في طيات البحث بكثرة.

٢ـــ إنَّ الشارح يأتي بالآية القرآنية بعد بيان القاعدة النحوية ؛ وذلك إما تدعيماً لقولهِ أو تأكيداً للقاعدة النحوية في أي باب من ابواب النحو.

٣ـــ احياناً يأتي الشارح بأكثر من آية قرآنية لبيان قاعدة نحوية ، وأحياناً يكتفي بآية واحدة وهذا ما ظهر في تعريف المبتدأ مثلاً.

٤ـــ يأتي الشارح احياناً بآية قرآنية لبيان حكم نحوي قال به بعض العلماء فهو يدعم رأيهم من خلال طرح هذا الرأي ومجيئه بالآية ، وهذا ما وجدناه في بيان مجيء الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وسيبويه مثلا، واحياناً يأتي بها معارضاً لآرائهم النحوية وهذا ما ذكرناه في باب جوازم الفعل المضارع في (كيفما).

٥ـــ احياناً يأتي بالشاهد القرآني تعقيباً على كلام المصنف ، أي إنَّه يؤيدهُ في هذا الرأي ، وهذا ما وجدناه في باب البدل ، وفي باب حروف الجر مثلاً.

٦ـــ في بعض الأحيان يأتي الشارح بالشاهد القرآني ليعارض رأياً او تفسيراً معيناً ، وهذا ما ذكرناه في معارضتهِ للزمخشري في باب نواصب الفعل المضارع.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

الهوامش

(١) لسان العرب (شهد):٢٣٤٨/٤

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢١

(٣) معاني القرآن للفراء:١٤/١

(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:١٤

(٥) سورة البقرة: ١٨٤

(٦) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٥٢

(٧)ينظر: مغني اللبيب: ٩/١، والجمل في النحو: ١٠٨/١

(٨) شرح شذور الذهب: ١٧٠

(٩) ينظر: الهداية في شرح الكفاية:١١٧/١، وشرح نجم الدين القمولي على الكافية:٤٠٩

(١٠) سورة فاطر: ٣

(١١) سورة الاعراف:٥٩

(١٢) الكافية في علوم النحو:١٥

(١٣)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٥٣

(١٤) المقاصد الشافية:٥٩١/١

(١٥) سورة محمد:٢١

(١٦)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٥٥

(١٧) ينظر: الكافية في علوم النحو والشافية في علمي التصريف والخط:١٥ ـــ ١٦

(١٨) مغني اللبيب:١٥٧/١و الخصائص:٣٦٢١٤٢/٢

(١٩) سورة المائدة:٣٨

(٢٠) سورة النور:٢

(٢١)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٨٢

(٢٢) شرح الرضي:٤٧٣/١

(٢٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها

(٢٤) ينظر: الكتاب:١٤٢/١ ـــ ١٤٣

(٢٥) ينظر: معاني القرآن للاخفش:٢٤٧/١ ـــ ٢٥١

(٢٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي:٤١٣/١ ـــ ٤١٤

(٢٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:٥٧١

(٢٨) شرح كافية ابن الحاجب في النحو :٨٣

(٢٩)سورة الحشر:٩

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

(٣٠)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٨٦

(٣١)ينظر: شرح الكافية الشافية:١٢٦٤/٣

(٣٢) سورة البقرة:٢٥٩

(٣٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٦٩٥/٢، وهمع الهوامع:٣٠٥/٢

(٣٤) اوضح المسالك:٢٧٠/٢

(٣٥) ينظر: الكتاب:١١٢/٢

(٣٦) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٨٦، وينظر: علل النحو:٥٠٩، وشرح المغني في النحو:١٧٩

(٣٧) ينظر: ارتشاف الضرب:١٥٧٨/٣

(٣٨) ينظر: شرح ابن عقيل:٥٧٥/١

(٣٩) سورة البقرة:٦٠

(٤٠) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو :٩٠، واوضح المسالك:٣١٣/٢

(٤١) شرح الرضي على الكافية:٤٩/٢، وينظر: شرح المفصل:٣٩٣/١

(٤٢) ينظر: همع الهوامع:٣١٨/٢

(٤٣) سورة الانعام:١٤٨

(٤٤) ينظر: الكافية في علوم النحو:٣٠

(٤٥) ينظر: شرح المفصل:١٠/٢

(٤٦)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١١٣

(٤٧) ينظر: اوضح المسالك:٣٤٦/٣

(٤٨) سورة البقرة:٢١٧

(٤٩) الكافية في علوم النحو:٣٠

(٥٠) شرح المفصل:١١/٢

(٥١)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١١٤

(٥٢) ينظر: اوضح المسالك:٣٤٨/٣

(٥٣) ينظر: همع الهوامع:٢٢١/٣

(٥٤) شرح الرضي على الكافية:٣٣٤/٢

(٥٥) سورة الانعام:١٢

(٥٦) الكافية في علوم النحو:٣١

(٥٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١١٨

(٥٨) ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك:٤٣٩/٣، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ١٩١/٣

(٥٩) ينظر: معاني القرآن للاخفش:١٧٦

(٦٠) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٢٨٤/٣، وشرح التسهيل:٣٣٤/٣، والمساعد :٤٣٢/٢

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

(٦١) شرح الاشموني على الفية ابن مالك:١٢٩/٣

(٦٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٢٨١/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٣٣/٢، وشرح شذور الذهب:١٠٩

(٦٣) سورة الشورى:٢٣

(٦٤) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١٣٧

(٦٥) ينظر: ارتشاف الضرب:٩٩٦/٢

(٦٦) ينظر: شرح التسهيل:٢١٨/١، وهمع الهوامع:٣٢١/١

(٦٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١٦٦/١، و شرح التسهيل:٢١٩/١

(٦٨) ينظر: المسائل الشيرازيات:٦٠٢

(٦٩) ينظر: شرح الاشموني:١٦٤/١، ومغني اللبيب:٢٧٤/٢

(٧٠)ينظر: مغني اللبيب:٣٧٣/٢

(٧١) سورة غافر:٧٠ ـــ ٧١

(٧٢) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١٤٧

(٧٣) ينظر: مغني اللبيب:١٦٧/١

(٧٤) ينظر: الجنى الداني:١٨٨

(٧٥) سورة يس:١٢

(٧٦) الكافية في علوم النحو:٤٤

(٧٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١٧٨

(٧٨) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل:٢٠٢/٢

(٧٩) سورة طه:٩١

(٨٠) سورة الاعراف: ١٤٣

(٨١) ينظر: تفسير الكشاف:١١٤/٢ ـــ ١١٥

(٨٢) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١٨١

(٨٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها

(٨٤) سورة ال عمران:٦

(٨٥) الكافية:٤٦

(٨٦) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:١٨٩

(٨٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ١٨٩

(٨٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب:٨٧٨/٣

(٨٩) ينظر: شرح المفصل:٢٨٠/٣

(٩٠) ينظر: اوضح المسال:١٨٥/٤و شرح ابن عقيل:٣٣٥/٢

(٩١) ينظر: همع الهوامع:٥٥٠/٢

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

(٩٢) ينظر: مغني اللبيب:٤٠٦/١

(٩٣) ينظر: ارتشاف الضرب:١٨٦٨/٤

(٩٤) مغني اللبيب:٤٠٦/١

(٩٥) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٥٨٣/٣

(٩٦) سورة الاعراف:٨٢

(٩٧) الكافية في علوم النحو:٤٨

(٩٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٠٤ ، وشرح ابن عقيل:٢٥٣/١

(٩٩) ينظر: شرح الاشموني :١١٢/١، وشرح ابن عقيل:٢٥٤/١

(١٠٠) ينظر: اوضح المسالك: ٢١٨/١

(١٠١) ينظر: ارتشاف الضرب:١١٦٨/٣، واوضح المسالك:٢١٨/١

(١٠٢) ينظر: اعراب القرآن الكريم (محمد سليمان ياقوت):١٦٣١/٤، واعراب القران الكريم وبيانه:٥٨٨/٢

(١٠٣) سورة النساء:٧٨

(١٠٤) سورة الكهف:٩٣

(١٠٥) الكافية في علوم النحو:٤٨

(١٠٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٠٧

(١٠٧) شرح المفصل:٤٠٣/٣

(١٠٨) سورة الكهف:٥

(١٠٩) الكافية في علوم النحو:٤٩

(١١٠) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٠٩ ـــ ٢١٠

(١١١) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٩/٣، وارتشاف الضرب:٢٠٦٥/٤، واوضح المسالك:٢٢٤/٣، وشرح ابن عقيل:١٣٩/٢

(١١٢) سورة طه:٧١

(١١٣) ينظر: الكافية في علوم النحو:٥١

(١١٤) ينظر: تفسير مجمع البيان:٤٠/٧

(١١٥) سورة الفرقان:٢٥

(١١٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢١٨

(١١٧) ينظر: مغني اللبيب:٢٠٣/١، والجنى الداني:٤٢

(١١٨) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٤١

(١١٩) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢١٨

(١٢٠) سورة النحل:١٠٧

(١٢١) ينظر: تفسير الكشاف:٤٦٨/٢

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

(١٢٢) ينظر: مغني اللبيب:١/٢٠١، وشرح بن عقيل:٢/٢٣،وارتشاف الضرب:٤/١٦٩٥، وشرح الكافيـــة الشـــافية:٢/٨٠٦، وشرح التسهيل:٣/١٥٠، والمساعد:٢/٢٦٢

(١٢٣) الكافية في علوم النحو:٥٢

(١٢٤) سورة البقرة:١٩٨

(١٢٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٢٥

(١٢٦) مغني اللبيب:١/٣٥٥

(١٢٧) ينظر: معاني الحروف للرماني:٢٤

(١٢٨) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٨٤، وشرح الكافية الشافية:٢/٧٩٠

(١٢٩) الكافية:٥٣

(١٣٠) شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٣٣ ـــ ٢٣٤

(١٣١) ينظر: مغني البيب:١/٧٦

(١٣٢) سورة فصلت:٢٠

(١٣٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٣٨

(١٣٤) ينظر: الكافية في علوم النحو:٥٤

(١٣٥) سورة القلم:٩

(١٣٦) الكافية في علوم النحو:٥٤

(١٣٧)شرح كافية ابن الحاجب في النحو:٢٤١

(١٣٨)شرح الرضي على الكافية:٤/٤٤٢

(١٣٩) شرح التسهيل:١/٢٢٨

(١٤٠)ينظر: اوضح المسالك:٤/٢٠٠، ومعاني القرآن للفراء:٣/١٧٣

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- ارتشاف الضرب: ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي (٧٤٥هـــ) ،تحقيــق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ـــــ مصر ، ط١/١٩٩٨م.
- إعراب القران الكريم وبيانه: إعراب القرآن الكريم وبيانه: محي الدين الدرويش ، دار اليمامة ودار ابن كثير ، بيروت ، ط٩/ ٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن الكريم: د. محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ـــــ مصر .د.ت.
- إعراب القرآن الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ـــــ مصر، د.ت.
- اوضح المسالك: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري (٧٦١هـــ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـــــ بيروت، د. ط /٢٠٠٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد الاشبيلي(٦٨٨هـــ) ، تحقيق: د. عياد الثبيتي ، دار الفكر العربي ـــــ بيروت، ط١/ ١٩٨٦م.
- التسهيل لعلوم التنزيل: التسهيل لعلوم التنزيل : أبو القاسم محمد بن احمد بن جزي (ت٧٤١هـــــ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ـــــ بيروت ٢٠٠٤م .
- تفسير الكشاف: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجــوه التأويــل: الإمــام محمود بن عمر الزمخشري، ضبط وتوثيق: أبو عبد الله الداني بن منير آل زهري، دار الكتاب العربــي ـــــ بيروت ، ٢٠١٢م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

- تفسير مجمع البيان: مجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، تحقيق: باشم الرسولي المحلاتي ، دار إحياء التراث العربي ـــــ بيروت ١٣٧٩هـ

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ابن ام قاسم المرادي(٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ـــ القاهرة ، ط١/٢٠٠١م.

- الجمل في النحو: ابو بكر احمد بن الحسن بن شقير البغدادي(٣١٧هـ)، تحقيق: علي بن سلطان بن علي الحاكمي، جامعة الملك عبد العزيز ـــ السعودية، د.ت.

- الجنى الداني: الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ط١/ ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الاشموني : محمد بن علي الصبان(١٢٠٦هـ) ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ـــ مصر .د.ت.

- الخصائص: الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ط٣/٢٠٠٨م.

- شرح ابن عقيل: شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـــ بيروت ، د. ط/ ٢٠٠٨م.

- شرح الاشموني على الفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الاشموني(٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، ط١/١٩٥٥م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الطائي الاندلسي(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر ـــ مصر ، ط١/١٩٩٠م.
- شرح الرضي: شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، ايران ـــ ط٢ / ١٣٨٤هـ .
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون ـــ مكة المكرمة ، ط١/١٩٨٢م.
- شرح المغني في النحو: شرح المغني في النحو: بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني(٨١١هـ) ، تحقيق: د. قاسم خليل ابراهيم الاوسي، ديوان الوقف السني ـــ العراق، ط١/٢٠١١
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ـــ مصر ، د.ت.
- شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز ـــ السعودية، ط١/١٩٩٧م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف الاشبيلي ، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، منشورات جامعة ام القرى/١٤١٨هـ .
- شرح شذور الذهب: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن احمد بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدفتر، الشركة المتحدة ، دمشق،ط١/١٩٨٤.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

- شرح كافية ابن الحاجب في النحو: بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة(٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، كتاب ناشرون ـــ لبنان، ط١/٢٠١١م.
- شرح نجم الدين القمولي على الكافية(٧٢٧هـ) ، تحقيق: فتحية حسين عبد الغفور، منشورات ام القرى ـــ السعودية /١٤٠٨م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء ـــ بغداد ، ط١/١٩٧٦م.
- علل النحو: علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (٣٨١هـ) ، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ،ط٢/٢٠٠٨م.
- الكافية في علوم النحو: جمال الدين عثمان بن علي ابن الحاجب(٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ـــ مصر، د.ت.
- الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـــ مصرن ط٤/ ٢٠٠٤م.
- لسان العرب: لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير واخرون ، دار المعارف ـــ القاهرة ، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل(٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة ام القرى ـــ السعودية، ط٢/٢٠٠١م.
- المسائل الشيرازيات: ابو علي الفارسي(٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي ، كنوز اشبيليا ـــ السعودية، ط١/٢٠٠٤م.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

- معاني الحروف للرماني: ابو الحسن علي بن عيسى الرماني(٣٨٤هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية ـــ بيروت ، ط١/٢٠٠٥م.
- معاني القرآن : ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري المعروف بالأخفش الاوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط١/٢٠٠٢م.
- معاني القرآن: ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار، دار السرور ـــ د.ت.
- مغني اللبيب: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: حسن حمد، ود. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ط١/١٩٩٨.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي(٧٩٠هـ) ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى ـــ السعودية، ط١/ ٢٠٠٧م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد ـــ العراق/١٩٨١م.
- الهداية في شرح الكفاية: زين الدين شعبان بن محمد الآثاري(٨٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن زايد البيشي ، كلية اللغة العربية ـــ السعودية/١٤٢٠هـ .
- الهداية في شرح الكفاية: شعبان بن محمد بن داوود الآثاري(٨٢٨هـ)، تحقيق: سعيد بن علي الغامدي، جامعة ام القرى ـــ السعودية/ ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .د.ت.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١(أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣